



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut St. NW, Suite 205 • Washington, DC 200036 • 202-621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تحت على إعادة النظر في التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني في البحرين

واشنطن – يوليو 29، 2013 – عقد المجلس الوطني جلسة استثنائية يوم الأحد رداً على تصاعد أعمال العنف في البحرين على حد زعمه، ولكن أيضاً وسط تزايد الدعم للاحتجاجات التي دعت لها حركة تمرد البحرين في تاريخ 14 أغسطس. أصدر المجلس الوطني بعد الجلسة الاستثنائية 22 مقترحاً والتي سرعان ما قبلت من الملك. أنه من المؤسف أن التوصيات تفترض لأي اعتبار لحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تشعر بقلق عميق إزاء هذه التوصيات التي تقدم بها المجلس الوطني وتحت حكومة البحرين إلى إعادة النظر في جميع المقترحات التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية لشعب البحرين.

هذه التوصيات تشجع على عقوبات قانونية "صارمة" و"شديدة" لمجموعة من الأنشطة التي صيغت بعبارات غامضة والتي تعتبرها الحكومة تحريضاً على العنف وزعزعة للأمن. وإذا تم تطبيق هذه المقترحات، كما أمر ملك البحرين في أقرب وقت ممكن، فإنها ستسمح لحكومة البحرين أن تستهدف شريحة واسعة من الناشطين والمعارضين البحرينيين لمجرد ممارستهم لحقوقهم المشروعة في حرية التجمع والتعبير، بما في ذلك أي شخص يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي "بطريقة غير قانونية" أو الذي ينشر "معلومات خاطئة". ومما يثير القلق أيضاً أن التوصيات تحظر التجمعات الاحتجاجية وتدعو إلى سحب جنسيات أولئك الذين ينفذون أو يحرضون على "الجرائم الإرهابية" الغير معرفة أو ذات التعريف المبهم. حكومة البحرين كثيراً ما تقوم بإساءة استعمال تعريفها المبهم لمصطلح "الإرهاب" وجرائم الأمن الوطني ذات الصلة، حتى تبرر الاعتقال التعسفي والسجن والحكم على المدونين والعاملين في المجال الطبي والنشطاء البارزين في مجال حقوق الإنسان.

حسين عبدالله مدير المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين قال " أن الأسرة الحاكمة في البحرين وحلفائها في المجلس الوطني سعوا لعمود وبالقوة لإسكات الانتقادات والمعارضة. وهذه التوصيات ماهي إلى مثال آخر على استعداد الأسرة الحاكمة على اتخاذ إجراءات متطرفة لتثبيد القيضة على السلطة". وأضاف "العديد من التوصيات المقدمة من البرلمان ليست إلا إضفاء للشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان بإخفاءها تحت غطاء من التدابير الأمنية. الطريق الوحيد للمضي قدماً في البحرين يكون من خلال الحوار الموضوعي والإصلاح وإنهاء العنف من قبل كل الأطراف والوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان و بالإضافة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين".

مع بداية حركة الاحتجاج السلمي في البحرين في عام 2011، قامت حكومة البحرين بتنفيذ حملة مفاجئة ووحشية أدت إلى الآلاف من الاعتقالات والإصابات والمئات من حالات التعذيب المبلغ عنها والعشرات من القتلى. للقيام بهذه الحملة العنيفة، ساعدت قوات مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية حكومة مملكة البحرين التي أعلنت حالة الطوارئ، وفي أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المتظاهرين من قبل القوات الحكومية خلال الحملة، قبل ملك البحرين توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق – وهي هيئة مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات واقتراح توصيات للإصلاح – ولكن عدد قليل من هذه التوصيات تم تنفيذها كاملة أو بحسن نية.

قال عبدالله "أن غالبية المقترحات التي قدمها المجلس الوطني تتعارض مباشرة مع تلك التي قدمت من قبل لجنة تقصي الحقائق منذ ما يقرب من عامين، مما يدعو إلى التشكيك في صدق وعود الحكومة في تنفيذ الإصلاحات التي قدمت من لجنة تقصي الحقائق" وأردف "إذا كانت حكومة البحرين جادة في سن الإصلاح وزيادة الاستقرار، يجب عليها أن تشارك في حوار ذي مغزى مع جميع مكونات المجتمع، لتعالج شكاويهم المشروعة وتطبق توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وحتى تسمح لجميع الأطراف أن يمارسوا سلمياً حقوقهم المعترف بها دولياً في حرية التعبير عن الرأي و التجمع وتكوين الجمعيات".

###